بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
رقم 8373 / **الديوان**

الرباط، في 9 - ديسمبر 2015

الأميـن العـام للحكومـة
إلى
السيـــدات والسـادة الـــوزراء

الموضوع: مشروع قانون رقم 14-26 يتعلق بحق اللجوء وشروط منحه.

*

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أبعث إليكم، صحبته، بنص مشروع القانون المشار إليه في الموضوع أعلاه تمهيدا لعرضه على مجلس الحكومة.

وبهذه المناسبة، أطلب منكم موافاة الأمانة العامة للحكومة بملاحظاتكم عند الاقتضاء، خلال أسبوع على أبعد تقدير من تاريخه، وفي حالة عدم التوصل بذلك، أعتبر أن مشروع النص المذكور لا يثير لديكم أي ملاحظة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير.

الأميـن العـام للحكومـة

إدريس الضحـاك

المملكة المغربية
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين
بالخارج و شؤون الهجرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

Royaume du Maroc
Ministère Chargé des Marocains Résidant
à l'Étranger et des Affaires de la Migration

مذكرة تقديم
لمشروع قانون رقم 26.14 يتعلق بحق اللجوء و شروط منحه

في إطار المجهودات المتواصلة لتفعيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة ببلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء، يكتسي موضوع اللجوء باعتباره جزء لا يتجزأ من هذه السياسة أهمية عملية بالغة، و ذلك بالنظر لتطور هذه الظاهرة، وما ينجم عنها من تعقيدات في حركات اللاجئين.

إن الارتفاع غير المسبوق الذي باتت تعرفه تدفقات طالبي اللجوء نتيجة تفاقم المشاكل الداخلية بدول المنشأ من تصاعد النزاعات المسلحة والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والاضطرابات المناخية ... تضع مصداقية الأنظمة القانونية لدول الاستقبال على المحك.

ووفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا في هذا الإطار، كان من الضروري البحث عن إرساء معالم نظام وطني خاص باللجوء يضمن حقوق وحريات اللاجئين، ويقر مسطرة واضحة لدراسة وفحص طلباتهم.

وفي هذا السياق، تمت بطريقة تشاركية، صياغة مشروع قانون رقم 26.14 يتعلق باللجوء وشروط منحه، اعتمد في منهجية صياغته على دراسات مقارنة من خلال الاطلاع على تجارب بعض الدول، خاصة منها الأوروبية التي لها تجربة واسعة في هذا الميدان. كما تمت الاستفادة من تجربة خبراء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وذلك من أجل تأمين إعداد مشروع يكون متلائما مع المعايير الدولية، ويستلهم الممارسات الفضلى في هذا المجال، ويستحضر خصائص النظام القانوني والاجتماعي والثقافي الوطني، ويراعي التقاطعات مع قوانين وطنية أخرى ذات صلة.

ويتضمن مشروع هذا القانون المبادئ العامة المعتمدة في اتفاقية جنيف لسنة 1951 وبروتوكول 1967، وهي:

1- اعتماد التعاريف المنصوص عليها في اتفاقية جنيف لسنة 1951 بشأن وضع اللاجئين؛

2- اقرار مبدأ الحماية الفرعية التي تمنح لطالبي اللجوء الذين لا تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للحصول على صفة لاجئ؛

3- إقرار مبدأ الحماية المؤقتة في حالة التدفقات الجماعية للاجئين؛

4- تحديد المسطرة المتبعة لإيداع طلبات اللجوء والآثار المترتبة عن الاعتراف بصفة لاجئ؛

5- تعليل قرارات الرفض وتوفير الطرق المناسبة للطعون في قرارات طلبات اللجوء المرفوضة؛

6- التنصيص على إحداث بنية إدارية مختصة تحمل إسم "المكتب المغربي لشؤون اللاجئين"، و تحديد تنظيمه واختصاصاته بنص تنظيمي.

ويتضمن مشروع قانون رقم 26.14 المتعلق باللجوء وشروط منحه المحاور والأبواب التالية:

- أحكام عامة تتضمن التزامات الدولة المغربية في مجال حماية اللاجئين؛
- وضعية طالبي اللجوء ومسطرة طلب اللجوء؛
- وضعية اللاجئ والحقوق التي يستفيد منها؛
- الحماية الفرعية لطالبي اللجوء؛
- الحماية المؤقتة؛
- طرق الطعن؛
- المكتب المغربي لشؤون اللاجئين؛
- أحكام انتقالية ومختلفة.

الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين
بالخارج وشؤون الهجرة

أنيس بيرو

مشروع قانون رقم 26.14 يتعلق بحق اللجوء وشروط منحه

الباب الأول : أحكام عامة

المادة الأولى:

طبقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحق اللجوء، المصادق عليها من قبل المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، ولاسيما اتفاقية الأمم المتحدة المبرمة بجنيف في 28 يوليو 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول المعدل لها المعتمد في 31 يناير 1967، يستفيد الأشخاص الأجانب المشار إليهم في المادة الثانية بعده، من حق اللجوء ومن الحقوق والمنافع المرتبطة به، شريطة استيفاء الشروط المنصوص عليها في أحكام هذا القانون.

كما يستفيدون، عند الاقتضاء وحسب الحالة، من الحماية المؤقتة وفق الشروط وطبقا للكيفيات المنصوص عليهما في الباب الخامس من هذا القانون.

ويخضع أيضا الأشخاص المذكورون لنفس الالتزامات المطبقة على نظرائهم من المواطنات والمواطنين المغاربة، ولاسيما منها التقيد بالتدابير المتخذة للحفاظ على الأمن والنظام العامين والتشريعات والأنظمة الجاري بها العمل، وكذا احترام الهوية الثقافية الوطنية.

المادة 2:

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص أجنبي يوجد في إحدى الوضعيات التالية :

- وضعية لاجئ، وهو الشخص الذي يوجد فوق تراب المملكة المغربية ويتمتع بحق اللجوء، وذلك بسبب ما يعانيه من خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد في بلده، إما بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستفيد من حماية البلد الذي يحمل جنسيته أو بلد إقامته المعتادة إذا كان عديم الجنسية؛

ويعتبر اضطهادا في مدلول هذا القانون كل خرق جسيم لحق من حقوق الإنسان أو انتهاك صارخ لحرية من الحريات الأساسية، وذلك بصورة منتظمة ومتكررة.

- وضعية طالب اللجوء، وهو الشخص الذي يوجد فوق تراب المملكة المغربية أو عند حدودها، ويقدم طلبا إلى السلطات العمومية المختصة من أجل الحصول على حق اللجوء بالمغرب.

ويقصد بالسلطات العمومية المختصة في مدلول هذا القانون، والنصوص ذات الصلة بموضوعه، المكتب الوطني لشؤون اللاجئين المنصوص عليه في المادة 35 أدناه، والمصالح الأمنية التي تتلقى طلبات اللجوء أو الحماية المؤقتة طبقا لأحكام هذا القانون وكذا باقي المصالح الأمنية الأخرى.

المادة 3:

تطبق أحكام هذا القانون دون أي تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو اللغة، أو الإعاقة، مع مراعاة أحكام المادة 13 أدناه.

المادة 4:

لا يجوز طرد أي لاجئ إلى تراب دولة أخرى تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية أو مواقفه المعبر عنها في إطار ممارسته لحق من حقوق الإنسان، إلا إذا كان وجوده فوق التراب الوطني يشكل تهديدا خطيرا للأمن والنظام العامين، وفي هذه الحالة الأخيرة يستفيد الشخص المعني من جميع الضمانات التي يخولها له التشريع الجاري به العمل، مع مراعاة أحكام المادة 27 من القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة.

المادة 5:

على كل شخص يطلب الاستفادة من حق اللجوء أو من الحماية المؤقتة أن يكون مستوفيا للشروط المتعلقة بالدخول والإقامة فوق التراب الوطني طبقا للتشريع الجاري به العمل. وفي هذه الحالة يتعين عليه أن يتقدم، طبقا لأحكام المادتين 6 و7 من هذا القانون، بطلب اللجوء أو بطلب الحماية المؤقتة، حسب الحالة، إلى السلطات **العمومية المختصة** مصحوبا بوثائق سفره وبجميع الوثائق التي تثبت هويته، عند توفرها، والإدلاء لدى السلطات المذكورة بجميع الوثائق والبيانات والإفادات المطلوبة منه طبقا لأحكام المادة 11 من هذا القانون.

الباب الثاني : وضعية طالبي اللجوء ومسطرة طلب اللجوء

المادة 6:

على الشخص الأجنبي الذي يطلب الاستفادة من حق اللجوء إلى التراب المغربي، إذا كان مقيما وفي وضعية قانونية طبقا للتشريع المتعلق بدخول وإقامة الأجانب الجاري به العمل، أن يقدم طلبه إلى المكتب المغربي لشؤون اللاجئين من أجل ذلك، مرفقا بالوثائق والبيانات المطلوبة، خلال أجل لا يتعدى المدة المسموح له بها من أجل الإقامة بكيفية قانونية.

المادة 7:

على الشخص الأجنبي الذي يدخل التراب المغربي بصورة قانونية، ويستوفي شروط الدخول والإقامة بصفة مؤقتة طبقا للتشريع المتعلق بدخول وإقامة الأجانب الجاري به العمل، ويرغب في الاستفادة من حق اللجوء، أن يتقدم بطلب اللجوء مرفقا بالوثائق والبيانات المطلوبة إلى المكتب المغربي لشؤون اللاجئين عند دخوله، على أن لا يتعدى أجل تقديم الطلب المذكور مدة الإقامة المسموح له بها.

غير أنه يمكن بصفة استثنائية، لكل شخص أجنبي حاول أو يحاول الدخول إلى التراب المغربي دون أن يكون مستوفيا للشروط المطلوبة لدخول وإقامة الأجانب طبقا للتشريع الجاري به العمل، ويرغب في الاستفادة من حق اللجوء، أن يقدم طلبا مقابل وصل يشهد بذلك، إلى السلطات العمومية المختصة المكلفة بالمراقبة بالمراكز الحدودية الذي يوجد فيه مرفقا بالوثائق والبيانات المطلوبة، وذلك فور محاولة دخوله إلى المركز المذكور.

وفي هذه الحالة الأخيرة، يتعين على السلطات المذكورة إحالة طلب المعني بالأمر إلى المكتب المغربي لشؤون اللاجئين قصد دراسته والبت فيه وفق مبدإ الأولوية المنصوص عليه في أحكام المادة 13 من هذا القانون.

المادة 8 :

يتمتع طالب اللجوء الذي يوجد في إحدى الوضعيتين المشار إليهما في المادة 6 والفقرة الأولى من المادة 7 أعلاه، خلال مدة إقامته، حسب الحالة، بالضمانات والحقوق المنصوص عليها في التشريع المتعلق بدخول وإقامة الأجانب.

المادة 9 :

يتضمن ملف طلب اللجوء الوثائق التالية :

- وثائق إثبات هوية طالب اللجوء وحالته المدنية؛
- جواز السفر أو أي وثيقة سفر أخرى لا تزال صلاحيتها قائمة؛
- الوثائق المتعلقة بالوضعية العائلية لطالب اللجوء وزوجه وأبنائه القاصرين عند الاقتضاء؛
- الشهادات التي تثبت مؤهلات المعني بالأمر في حالة توفره عليها؛
- الوثائق المثبتة لطريقة دخول طالب اللجوء إلى التراب الوطني عند توفرها؛
- تصريح بالشرف يشهد فيه طالب اللجوء بعدم حصوله على صفة لاجئ في دولة أخرى؛
- الوثيقة المتعلقة بإثبات العنوان الذي يقيم فيه طالب اللجوء عند توفره.

وفي حالة عدم توفر طالب اللجوء على عنوان قار أو تعذر عليه الإدلاء به، جاز له أن يختار محلا للمخابرة معه، وفي حالة عدم اختياره، يعتبر محلا للمخابرة :

- المكتب المغربي لشؤون اللاجئين في الحالتين المنصوص عليهما في المادة 6 وفي الفقرة الأولى من المادة 7 أعلاه؛
- أو المركز الحدودي في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 7 أعلاه.

المادة 10 :

يجب إعلام طالب اللجوء حين إيداعه ملف طلبه لدى المكتب المغربي لشؤون اللاجئين بوضعية ملفه، وذلك بلغة مفهومة.

ويحق له خلال جميع مراحل دراسة ملف طلبه أن يستعين بمترجم، والاتصال بمحام لتمثيله ومؤازرته لدى السلطات العمومية المختصة.

المادة 11 :

يجب على طالب اللجوء خلال مرحلة دراسة ملف طلبه:

- التعاون مع السلطات العمومية المختصة ولاسيما المكتب المغربي لشؤون اللاجئين، وذلك من خلال الإدلاء بجميع الوثائق والبيانات والإفادات المطلوبة منه، والتي تساعد على دراسة ملف طلبه في أقرب الآجال الممكنة؛
- الموافقة على حصول السلطات العمومية المختصة على البيانات البيومترية المتعلقة به، مع مراعاة التشريع المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

- التصريح أثناء المقابلة معه بالأسباب التي دفعته لطلب اللجوء؛
- التصريح فورا لدى السلطات المذكورة بأي تغيير يخص مكان إقامته.

وعلاوة على ذلك، يتعين أن تكون الوثائق والبيانات والإفادات التي يدلي بها طالب اللجوء إلى السلطات المختصة صحيحة ومطابقة للواقع تحت طائلة رفض طلبه.

المادة 12 :

يجب على طالب اللجوء من أجل تمكين السلطات العمومية المختصة، ولا سيما المكتب المغربي لشؤون اللاجئين، من دراسة طلبه، الاستجابة لكل دعوة توجه إليه من أجل تقديم الوثائق أو البيانات أو الإفادات التكميلية التي تطلب منه والمتعلقة بوضعيته أو بملف طلبه أو من أجل إجراء مقابلة معه.

وفي حالة عدم استجابته لدعوة السلطات المذكورة خلال الآجال التي تحددها، اعتبر متخليا عن طلب اللجوء الذي قدمه.

المادة 13 :

تحظى بالأولوية دراسة طلبات اللجوء المقدمة من قبل الأجانب في وضعية إعاقة أو في وضعية هشة ولا سيما الأطفال القاصرين وضحايا العنف المرتبط بالجنس وضحايا الاتجار بالبشر، وطالبي اللجوء الموجودين في المراكز الحدودية، المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة 7 والأشخاص المشار إليهم في المادة 18 من هذا القانون.

المادة 14 :

تدرس طلبات اللجوء، كل حالة على حدة، أخذا بعين الاعتبار الوثائق والبيانات والإفادات التي أدلى بها طالب اللجوء، وكذا المعلومات المتوفرة لدى السلطات العمومية المعنية.

ويجب على السلطات العمومية المختصة ولا سيما المكتب المغربي لشؤون اللاجئين عند دراسة الطلبات المذكورة عدم إفشاء أي بيانات أو معلومات ذات طابع شخصي تخص طالب اللجوء أو تخص مصدر المعلومات التي أدلى بها، والتي من شأنها تعريض سلامته الجسدية للخطر أو تشكل ضررا للمصدر المذكور.

المادة 15 :

يمكن للمكتب المغربي لشؤون اللاجئين، من أجل تمكينه من الاطلاع بمهامه المتعلقة بدراسة طلبات اللجوء، أن يستشير، عند الاقتضاء، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

المادة 16 :

يتخذ المكتب المغربي لشؤون اللاجئين قراراته بشأن طلبات اللجوء المعروضة عليه خلال آجال معقولة، أخذا بعين الاعتبار كل حالة على حدة، مع مراعاة مبدإ الأولوية طبقا لأحكام المادة 13 من هذا القانون.

غير أنه لا يمكن منح صفة لاجئ لأي شخص أجنبي تتوفر أدلة أو قرائن على أنه ارتكب:

- جريمة إبادة أو غيرها من الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب،
- جناية ضد الحق العام قبل دخوله التراب الوطني؛
- أفعالا مخالفة بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها؛
- أفعالا من شأنها تهديد الأمن الوطني والنظام العام للمملكة.

كما لا يمكن منح صفة لاجئ للأشخاص الذين يستفيدون من حماية أو مساعدة من الهيئات أو الوكالات التابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المادة 17 :

يبلغ المكتب قراراته بشأن منح حق اللجوء أو رفضها كتابة إلى الأشخاص المعنيين خلال أجل لا يتعدى 30 يوما من تاريخ اتخاذها.

غير أنه في حالة الرفض يتعين أن يكون القرار المتخذ معللا، وأن ينص على طرق وآجال الطعن المتاحة للمعني بالأمر.

المادة 18:

يوقف طلب اللجوء المقدم وفقا لأحكام هذا القانون، أي قرار متعلق بإجراءات التسليم أو الإبعاد من التراب الوطني نحو الدول التي يعتقد أنه سيتعرض فيها للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو

انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية أو بسبب مواقفه المعبر عنها في إطار ممارسته لحق من حقوق الإنسان.

غير أن طلب اللجوء المذكور لا يحول دون تنفيذ القرار المتعلق بإجراءات التسليم إذا كان هذا القرار قد اتخذ تطبيقا لاتفاقية مبرمة بين المملكة المغربية ودولة أخرى تتعلق بتسليم المجرمين.

المادة 19 :

يترتب عن رفض طلب اللجوء أو رفض تجديده أو إلغائه أن يغادر طالب اللجوء التراب الوطني أو أن تأمر السلطات العمومية المختصة باقتياده إلى الحدود أو أن تطرده، وذلك وفق التشريع المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية.

الباب الثالث: وضعية اللاجئ والحقوق التي يستفيد منها

المادة 20:

يستفيد الشخص الأجنبي الذي حصل على صفة لاجئ من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة المبرمة بجنيف في 28 يوليو 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول المعدل لها المعتمد في 31 يناير 1967، طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وعلاوة على ذلك، يمكن له الاستفادة من التجمع العائلي لزوجه وأبنائه القاصرين الذين تقل سنهم عن ثمان عشرة سنة إذا كان زواجه قد أبرم قبل تاريخ تقديم طلب اللجوء بسنة على الأقل، وذلك طبقا للشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

المادة 21:

يستفيد الشخص الأجنبي الذي حصل على صفة لاجئ من سند للإقامة لمدة محددة، قابل للتجديد، يسلم له بناء على طلبه، وذلك طبقا للكيفيات المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب.

وعلاوة على ذلك، يستفيد من حق الحصول على وثيقة سفر ووثيقة إثبات الهوية طبقا للشروط والإجراءات الجاري بها العمل.

المادة 22:

يفقد الشخص الأجنبي صفة لاجئ وما يترتب عنها من حقوق بموجب هذا القانون إذا:

- استأنف باختياره الاستفادة من حماية بلد جنسيته؛
- استعاد باختياره جنسيته بعد فقدانه لها؛
- اكتسب جنسية جديدة وأصبح يتمتع بحماية بلد الجنسية الجديدة؛
- عاد باختياره إلى الإقامة في البلد الذي غادره أو الذي ظل مقيما خارجه خوفا من الاضطهاد؛
- زالت الأسباب التي أدت إلى منحه صفة لاجئ.

المادة 23:

يمكن للسلطات العمومية المختصة إسقاط صفة لاجئ عن كل شخص أجنبي منحت له، وذلك في الحالات التالية:

- إذا توفرت دلائل أو قرائن قاطعة على أن منح حق اللجوء من قبل السلطات المعنية المختصة قد تم استنادا إلى بيانات أو إفادات كاذبة أو خاطئة أو وثائق مزورة أو إلى استعمال وسائل تدليسية؛
- إذا ثبت ارتكاب الشخص المعني أحد الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 16 أعلاه؛
- إذا أقام الشخص المعني خارج تراب المملكة لمدة تفوق سنة بشكل متصل، إلا إذا تعلق الأمر بإقامة من أجل الاستشفاء ومتابعة علاج طبي طويل الأمد، أو متابعة الدراسة والتكوين بناء على تصريح مسبق لدى السلطات العمومية المختصة.

الباب الرابع: الحماية الفرعية لطالب اللجوء

المادة 24:

يمكن أن يستفيد الشخص الأجنبي الذي تقدم بطلب اللجوء دون أن يكون متوفرا على الشروط المطلوبة للحصول على صفة لاجئ، من الحماية الفرعية المشار إليها في المادة 25 بعده، إذا توفرت أدلة وقرائن قاطعة، تؤكد أنه سيتعرض إذا أعيد إلى بلد جنسيته، أو إلى بلد إقامته المعتادة إذا كان عديم الجنسية، لخطر حقيقي يمس حياته بكيفية تعسفية، أو تعرضه للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة القاسية أو

اللاإنسانية أوالمهينة، أو لتهديد جسيم ومباشر وشخصي ضد حياته بسبب عنف معمم في حالة نزاع مسلح سواء كان هذا النزاع دوليا أو غير دولي.

المادة 25:

يمكن تمتيع الشخص الأجنبي الذي يوجد في حالة من الحالات المشار إليها في المادة 24 أعلاه، من الاستفادة من الحماية الفرعية التي تخوله نفس الحقوق الممنوحة للأشخاص الأجانب الذين لهم صفة لاجئين، وذلك لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، ما دامت الحالة التي دعت إلى منحه الحماية الفرعية قائمة، مع مراعاة أحكام المادة 26 بعده.

المادة 26:

لا يمكن تمتيع أي شخص أجنبي بالحماية الفرعية في أي حال من الأحوال، إذا توافرت أدلة أو قرائن تثبت ارتكابه لأحد الأفعال أو الجرائم المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة 16 من هذا القانون أو لإحدى الجرائم المعاقب عليها بعقوبة حبسية لو أنها ارتكبت فوق التراب الوطني، أو كان الغرض من دخوله التراب الوطني الإفلات من العقوبة المحكوم عليه بها عن الجرائم التي اقترفها خارج التراب الوطني، إذا كانت هذه الجرائم معاقبا عليها وفق التشريع الجاري به العمل.

المادة 27:

يسقط حق الشخص الأجنبي في الحماية الفرعية في الحالات المشار إليها في المادة 23 أعلاه.

الباب الخامس: الحماية المؤقتة

المادة 28:

في حالة تدفق جماعي للأشخاص الفارين بأعداد كبيرة في اتجاه التراب المغربي، بسبب نزاع مسلح دولي أو غير دولي أو اضطرابات خطيرة تهدد حياتهم وحقوقهم الأساسية، يمكن للسلطات العمومية المختصة بعد دراسة حالاتهم ووضعيتهم والأسباب الداعية لفرارهم، بتنسيق مع الدول والمنظمات والهيئات الدولية المعنية، ولاسيما منها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات لتمكينهم عند الاقتضاء من الاستفادة من الحماية المؤقتة بناء على طلبهم وفق النموذج الذي يحدده المكتب المغربي لشؤون اللاجئين لهذا الغرض.

المادة 29:

يستفيد الأشخاص المتمتعين من الحماية المؤقتة في حدود الوسائل والإمكانات المتاحة من الحقوق والخدمات الأساسية المحددة في إطار برامج التعاون الدولي وما يرصد لتمويلها من مساعدات وموارد.

المادة 30:

لا يحول منح الحماية المؤقتة دون تقديم طلب حق اللجوء.

المادة 31:

تمنح الحماية المؤقتة عند الاقتضاء لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة، ويمكن بصفة استثنائية وفي حالة الضرورة القصوى تمديدها لمدة 6 أشهر إضافية.

المادة 32:

تطبق على الشخص الأجنبي الذي يستفيد من الحماية المؤقتة أحكام الفقرة الثالثة من المادة الأولى فيما يخص الالتزامات التي يجب عليه التقيد بها.

المادة 33:

يسقط حق الشخص الأجنبي في الحماية المؤقتة في الحالات المشار إليها في المادتين 23 و26 أعلاه.

الباب السادس : طرق الطعن

المادة 34:

يجوز الطعن في قرار الرفض الصادر عن المكتب المغربي لشؤون اللاجئين أمام المحكمة الإدارية بالرباط في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تبليغ القرار.

تبت المحكمة الإدارية بالرباط في الطعن في أجل لا يتعدى شهرين من تاريخ تسجيل المقال لدى كتابة ضبط المحكمة.

تستأنف الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية المذكورة داخل أجل 8 أيام من تاريخ تبليغ الحكم.

تبت محكمة الاستئناف الإدارية في طلب الاستئناف في أجل لا يتعدى شهرا واحدا.

الباب السابع :المكتب المغربي لشؤون اللاجئين

المادة 35:

تحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية بنية إدارية تحمل اسم "المكتب المغربي لشؤون اللاجئين".

يمارس المكتب المغربي لشؤون اللاجئين مهامه، المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه، تحت سلطة السلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية بتنسيق وثيق مع السلطات العمومية المختصة.

يحدد تنظيم المكتب المغربي لشؤون اللاجئين واختصاصاته بنص تنظيمي.

الباب الثامن :أحكام انتقالية ومختلفة

المادة 36:

تنسخ أحكام:

-الظهير الشريف رقم 1.57.271 بشأن تطبيق اتفاقية جنيف المؤرخة بيوم 28 يوليوز 1951 المتعلقة بوضعية اللاجئين وكذا النصوص المتخذة لتطبيقه؛

-البند 5 من الفقرة الأولى من المادة 17 من القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة.

المادة 37:

يستمر مكتب اللاجئين والمشردين المحدث بموجب المرسوم رقم 2.57.1256 المحدد بموجبه كيفيات تطبيق الاتفاقية المتعلقة بوضعية اللاجئين الصادر بتاريخ 2 صفر 1377 (29 غشت 1957) في ممارسة مهامه إلى غاية تنصيب أجهزة المكتب المغربي لشؤون اللاجئين المنصوص عليه في الباب السابع من هذا القانون.

Projet de loi n°26-14 relative au droit d'asile et aux conditions de son octroi

CHAPITRE PREMIER :

Dispositions générales

Article premier :

En application des conventions internationales relatives au droit d'asile ratifiées par le Royaume du Maroc et publiées au Bulletin officiel, et notamment la convention des Nations Unies relative au statut des réfugiés conclue à Genève en date du 28 juillet 1951, modifiée par le protocole de New York du 31 janvier 1967, les étrangers visés à l'article 2 ci-après bénéficient du droit d'asile et des droits et avantages y afférents, sous réserve de remplir les conditions prévues par la présente loi.

Ils bénéficient, le cas échéant et selon le cas, de la protection temporaire selon les conditions et suivant les modalités prévues au chapitre V de la présente loi.

Les personnes concernées sont également tenues d'observer les mêmes obligations qui incombent aux citoyennes et citoyens marocains et, notamment, de se conformer aux mesures prises pour la préservation de la sûreté et de l'ordre publics, de respecter les législations et réglementations en vigueur et de respecter l'identité culturelle du Maroc.

Article 2 :

Les dispositions de la présente loi sont applicables à tout étranger se trouvant dans l'une des situations suivantes :

- réfugié : est réfugié tout étranger se trouvant sur le territoire du Royaume du Maroc et bénéficiant du droit à l'asile qui craint avec raison d'être persécuté du fait de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son appartenance à un certain groupe social ou de ses opinions politiques, et qui ne peut ou, du fait de cette crainte, ne veut se réclamer de la protection du pays dont elle a la nationalité ou, si elle n'a pas de nationalité, du pays dans lequel elle avait sa résidence habituelle.

La persécution s'entend, au sens de la présente loi, de toute violation grave et systématique d'un des droits de l'homme et des libertés fondamentales ;

- demandeur d'asile : est demandeur d'asile tout étranger se trouvant sur le territoire du Royaume du Maroc ou à ses frontières et qui présente une demande aux autorités publiques compétentes pour l'obtention du droit d'asile au Maroc.

Les autorités publiques compétentes s'entendent, au sens de la présente loi et des textes y afférents, du bureau marocain des affaires des réfugiés prévu à l'article 35 ci-dessus ainsi que des services de sûreté qui reçoivent les demandes d'asile ou de protection temporaire conformément aux dispositions de la présente loi ainsi que tout autre service de sûreté.

Article 3 :

Sous réserve des dispositions de l'article 13 de la présente loi, les dispositions de la présente loi s'appliquent sans discrimination en raison du sexe, de la race, de la couleur, de la religion, de la culture, de l'appartenance sociale, de la langue ou du handicap.

Article 4 :

Le réfugié ne peut faire l'objet d'une mesure d'expulsion sur les frontières des territoires où sa vie ou sa liberté serait menacée en raison de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son appartenance à un groupe sociale ou de ses opinions politiques, ou de ses prises de position exprimées à l'occasion de l'exercice des droits de l'homme, sauf s'il constitue une menace grave pour la sûreté et l'ordre publics. Dans ce cas, la personne concernée bénéficie de toutes les garanties qui lui sont accordées en vertu de la législation en vigueur, sous réserve des dispositions de l'article 27 de la loi n° 02.03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières.

Article 5 :

Toute personne qui demande le bénéfice du droit d'asile ou de la protection temporaire doit remplir les conditions relatives à l'entrée et au séjour des étrangers au territoire national conformément à la législation en vigueur. Dans ce cas, il doit, conformément aux articles 6 et 7 de la présente loi, présenter la demande d'asile ou de protection temporaire, selon le cas, aux autorités publiques compétentes, accompagnée de ses documents de voyage et de tous les documents qui font connaître son identité, s'ils existent, et de fournir auxdites autorités tous les documents, données et informations exigibles en vertu des dispositions de l'article 11 de la présente loi.

CHAPITRE II :

Le statut des réfugiés et la procédure de demande d'asile.

Article 6 :

L'étranger qui réside légalement sur le territoire marocain conformément à la législation en vigueur relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Maroc et qui demande le bénéfice du droit d'asile au Maroc, doit présenter sa demande auprès du bureau marocain des affaires des réfugiés accompagnée des documents et données exigés, dans un délai qui ne doit pas dépasser la durée prévue pour le séjour légal.

Article 7 :

L'étranger qui entre légalement au territoire marocain et remplie les conditions de l'entrée et du séjour à titre provisoire conformément à la législation en vigueur relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Maroc, et qui demande le bénéfice du droit d'asile au Maroc, doit, dès son entrée au territoire marocain, présenter une demande accompagnée des documents et données exigées auprès du bureau marocain des affaires des réfugiés, et ce dans un délai n'excédant pas la durée de séjour autorisée.

Toutefois, il est autorisé à titre exceptionnel à tout étranger pénétrant ou aura pénétré au territoire marocain et qui ne remplit pas les conditions requises pour l'entrée et le séjour des étrangers au Maroc conformément à la législation en vigueur, de présenter sa demande de bénéficier du droit d'asile, contre récépissé, aux autorités publiques compétentes chargées du contrôle au poste frontière où il existe, muni des documents et données exigibles, et ce immédiatement après son arrivé audit poste.

Les autorités compétentes doivent dans ce dernier cas soumettre la demande de la personne concernée à l'office marocain des affaires des réfugiés afin de l'examiner et d'y statuer en procédure prioritaire prévue à l'article 13 de la présente loi.

Article 8 :

Le demandeur d'asile se trouvant dans l'une des situations visées à l'article 6 et au premier alinéa de l'article 7ci-dessus bénéficie, selon le cas, et durant toute la période de son séjour des garanties et droits prévus par la législation relative à l'entrée et au séjour des étrangers au territoire marocain.

Article 9 :

Le dossier de demande d'asile comprend les pièces suivantes :

- les documents d'identité et l'état civil du demandeur d'asile ;
- le passeport ou tout autre titre de voyage en cours de validité ;
- les documents relatifs à la situation familiale du demandeur d'asile, et le cas échéant, de son conjoint et de ses enfants mineurs;
- les titres qui justifient les qualifications et les compétences du demandeur d'asile, s'ils existent ;
- les documents attestant la voie d'entrée du demandeur d'asile au territoire national, s'ils existent ;
- un justificatif de domicile, s'il existe ;
- une déclaration sur l'honneur en vertu de laquelle le demandeur d'asile atteste qu'il n'a pas acquis le statut de réfugié dans un tiers pays.

Le demandeur d'asile qui ne dispose pas d'une adresse fixe ou qui est incapable de le fournir, peut élire domicile dans une adresse de son choix. A défaut, il est fait élection du domicile du demandeur d'asile au :

- bureau marocain des affaires des réfugiés dans les deux cas prévus à l'article 6 et au 1 er alinéa de l'article 7 ci-dessus ;
- poste frontière dans le cas prévu au 2ème alinéa de l'article 7 ci-dessus.

Article 10 :

Le demandeur d'asile doit être informé, lors du dépôt de son dossier auprès du bureau marocain des affaires des réfugiés, de la situation de son dossier dans une langue qu'il comprend.

Il peut, durant toutes les étapes de l'examen de son dossier demander le concours d'un interprète et se faire assister d'un avocat pour le présenter auprès des autorités publiques compétentes.

Articles 11 :

Le demandeur d'asile est tenu durant toutes les étapes de la procédure de l'examen de son dossier :

- coopérer avec les autorités publiques compétentes, et notamment par la production au bureau marocain des affaires des réfugiés de tous les documents, données et informations exigés, susceptibles de faciliter l'examen de sa demande dans les plus brefs délais ;
- permettre aux autorités publiques compétentes d'obtenir ses données biométriques, sous réserve de la législation relative à la protection des données à caractère personnel ;
- révéler lors de l'entretien personnel les motifs de sa demande d'asile ;
- informer sans délai les autorités publiques compétentes de tout changement du lieu de résidence.

En outre, le demandeur d'asile doit produire aux autorités publiques compétentes des documents, données et informations exactes et conforme à la réalité sous peine du refus de sa demande.

Article 12 :

En vue de permettre aux autorités publiques compétentes, et notamment le bureau marocain des affaires des réfugiés, d'examiner sa demande, le demandeur d'asile doit répondre à toute convocation qui lui est adressée afin de produire les documents, données ou informations complémentaires relatives à sa situation ou au dossier de sa demande, ou en vue d'un entretien.

En cas de non réponse aux convocations desdites autorités dans les délais qu'elles fixent, le demandeur d'asile est réputé avoir renoncé à sa demande.

Article 13 :

Les demandes d'asile présentées par des personnes handicapées ou en situation de vulnérabilité, notamment les enfants mineurs, les victimes de violence sexuelle, les victimes de la traite des êtres humains, les demandeurs d'asiles se trouvant dans les postes frontières visés au 2 ème alinéa de l'article 7 et les personnes visées à l'article 18 de la présente loi bénéficient d'un traitement prioritaire.

Article 14 :

Les demandes d'asile sont examinées au cas par cas, eu égard aux documents, données et informations produits par le demandeur d'asile, et aux informations dont disposent les autorités publiques compétentes.

Les autorités publiques compétentes et notamment le bureau marocain des affaires des réfugiés sont, à l'occasion de l'examen les demandes d'asile, tenu de ne divulguer aucune donnée ou information à caractère personnel afférente au demandeur d'asile ou à la source des informations qu'il a fourni, susceptible d'exposer au danger l'intégrité physique du demandeur ou constitue un risque pour ladite source.

Article 15 :

Le bureau marocain des affaires des réfugiés peut, à l'occasion de l'examen des demandes d'asile, requérir, à titre consultatif, l'avis du Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés.

Article 16 :

Le bureau marocain des affaires des réfugiés statue sur les demandes d'asile qui lui sont soumises dans les meilleurs délais prenant en considération le caractère individuel des demandes et le principe de priorité prévu à l'article 13 de la présente loi.

Toutefois, le statut de réfugié n'est pas accordé à une personne au cas ou existent des preuves ou présomptions qu'elle est commis :

- un crime de génocide et tous autres crimes contre l'humanité et les crimes de guerre;
- une infraction de droit commun avant son entrée au territoire national ;
- qu'elle s'est rendue coupable d'agissements contraires aux buts et aux principes des Nations unies ;
- des actes susceptibles de porter atteinte à la sûreté nationale et à l'ordre public du Royaume.

En outre, le statut de réfugié n'est pas accordé aux personnes qui bénéficient de la protection ou de l'aide des organismes ou agences des Nations Unies autres que le Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés.

Article 17 :

Le bureau notifie par écrit les décisions d'octroi ou de refus aux personnes concernées, dans un délai qui ne doit pas excéder 30 jours, à compter de la date de prise de la décision.

En cas de refus, la décision doit être motivée et doit préciser les voies et les délais de recours.

Article 18 :

La demande d'asile présentée conformément aux dispositions de la présente loi suspend toute décision relative à des mesures d'extradition ou d'éloignement du demandeur d'asile du territoire nationale sur des territoires où il craint avec raison d'être persécuté du fait de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son appartenance à un certain groupe social, de ses opinions politiques ou de ses prises de position exprimées dans le cadre de l'exercice des droits de l'homme.

Toutefois, la demande d'asile ne suspend pas l'exécution d'une décision relative à l'extradition prise dans le cadre d'une convention relative à l'extradition des criminels conclue entre le Royaume du Maroc et un autre pays.

Article 19 :

Le refus de la demande d'asile ou le refus de son renouvellement ou de son annulation entraîne pour le demandeur le fait de quitter le territoire marocain ou la décision par les autorités publiques compétentes de le reconduire aux frontières ou de l'expulser, et ce conformément à la législation relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc.

CHAPITRE III :
Le statut et les droits du réfugié

Article 20 :

L'étranger qui obtient le statut de réfugié bénéficie des droits prévus par la convention des Nations Unies relative au statut des réfugiés conclue à Genève en date du 28 juillet 1951, modifiée par le protocole de New York du 31 janvier 1967, selon les conditions et suivant les modalités prévues par les textes législatifs et réglementaires en vigueur.

En outre, le réfugié peut bénéficier du regroupement familial avec son conjoint et ses enfants mineurs si ces derniers sont âgés de moins de 18 ans, lorsqu'il est marié depuis au moins une année avant la date de la présentation de la demande d'asile, et ce selon les conditions et suivant les modalités fixées par voie réglementaire.

Article 21 :

L'étranger qui obtient le statut de réfugié bénéficie d'une titre de séjour valable pour une durée déterminée et renouvelable, qui lui est délivré à sa demande, et ce suivant les modalités prévues par les textes législatives et réglementaires relatifs à l'entrée et au séjour des étrangers au territoire marocain.

En outre, il peut se voir délivrer un titre de voyage et un document justificatif d'identité selon les conditions et les mesures en vigueur.

Article 22 :

L'étranger auquel le statut de réfugié est accordé perd son statut et les droits reconnus à ce statut en vertu de la présente loi :

- s'il s'est volontairement réclamé à nouveau de la protection du pays dont il a la nationalité ;
- Si, ayant perdu sa nationalité, il l'a volontairement recouvrée ;
- S'il a acquis une nouvelle nationalité et jouit de la protection du pays dont il a acquis la nationalité ;
- s'il est retourné volontairement s'établir dans le pays qu'il a quitté ou hors duquel il est demeuré de crainte d'être persécuté ;
- si, les circonstances à la suite desquelles il a été reconnu comme réfugié ayant cessé d'exister.

Article 23 :

Les autorités publiques compétentes peuvent prononcer la déchéance du statut de réfugié de l'étranger auquel est accordée:

- lorsqu'il est approuvé d'un motif grave que la reconnaissance du statut de réfugié par les autorités publiques compétentes a résulté de de la production d'informations de données ou de déclarations mensongères ou fausses, de documents falsifiés ou de l'emploi de manœuvres frauduleuses ;
- s'il commet un des actes visés au deuxième alinéa de l'article 16 ci-dessus ;
- s'il réside en dehors du territoire du Royaume pendant une année d'une manière ininterrompue, sauf s'il s'agit d'un séjour pour l'hospitalisation ou un traitement médical à long terme, ou pour l'étude ou la formation. Dans ce dernier cas, la personne concernée doit obtenir une déclaration préalable des autorités publiques compétentes.

CHAPITRE IV :
La protection subsidiaire du demandeur d'asile

Article 24 :

Le demandeur d'asile qui ne remplit pas les conditions exigées pour obtenir le statut de réfugié peut se voir accordée la protection subsidiaire prévue à l'article 25 ci-après, lorsqu'il est approuvé d'un motif grave que son éloignement au pays dont il a la nationalité ou, si elle n'a pas de nationalité, du pays dans lequel elle avait sa résidence habituelle, le soumet à un risque réel qui menace sa vie, ou à la persécution, à la torture ou à des peines ou traitements inhumains ou dégradants et qu'il y a une menace grave, directe et individuelle contre la vie d'une personne civile en raison d'une violence généralisée dans des situations de conflit armé international ou interne.

Article 25 :

L'étranger se trouvant dans l'une des situations indiquées dans l'article 24 ci-dessus peut se voir accordée la protection subsidiaire qui lui permet de bénéficier des mêmes droits accordés aux étrangers porteurs du statut de réfugié, et ce pendant une année renouvelable, tant que la situation qui a motivé la décision d'octroi de la protection subsidiaire n'a pas cessé, sous réserve des dispositions de l'article 26 ci-après.

Article 26 :

La protection subsidiaire n'est en aucun cas accordée à un étranger lorsqu'il y a des preuves ou présomptions qui établissent qu'il a commis un des actes ou crimes visés au deuxième alinéa de l'article 16 de la présente loi, ou un des crimes qui serait passible d'une peine d'emprisonnement s'il avait été commis sur le territoire marocain, ou qui s'introduit dans le territoire marocain dans le seul but d'échapper à des sanctions résultant des crimes qu'il aura commis en dehors du territoire marocain, lorsque ces crimes sont punissables conformément à la législation en vigueur.

Article 27 :

Le droit de l'étranger à la protection subsidiaire est déchu dans les cas visés à l'article 23 de la présente loi.

CHAPITRE VI :

La protection temporaire

Article 28 :

En cas d'afflux collectif massif de personnes déplacées vers le territoire marocain à cause de conflit armée international ou non- international, ou de troubles graves qui menacent leurs vies et leurs droits fondamentaux, les autorités publiques compétentes peuvent, après examen des cas desdites personnes, de leurs situations et des motifs de leur afflux, prendre toute mesure qu'elles jugent utiles pour octroyer, s'il échet, auxdites personnes la protection temporaire, à leur demande, et ce en coordination avec les pays, organisations et organismes, internationaux concernés, notamment le Haut-commissariat des Nations Unies pour les réfugiés. La demande de protection provisoire est présentée conformément au modèle fixé par le bureau marocain des affaires des réfugiés.

Article 29 :

Les personnes qui se voient accordées la protection temporaire bénéficient, dans la limite des moyens et capacités disponibles, des droits et des services nécessaires, et ce dans le cadre des programmes de coopération internationale et des aides et moyens affectées à cet effet.

Article 30 :

La protection temporaire ne fait pas obstacle à l'octroi du statut de réfugié ou de la protection subsidiaire.

Article 31 :

La protection temporaire est accordée, le cas échéant, pour une durée de 6 mois renouvelable une seule fois. Elle peut être prolongée, à titre exceptionnel, et en cas de nécessité, de 6 mois supplémentaires.

Article 32 :

Les dispositions du 3ème l'alinéa de l'article 1 er de la présente loi sont applicables sur l'étranger qui bénéficie de la protection temporaire, en ce qui concerne les obligations qui lui incombent.

Article 33 :

Le droit de l'étranger à la protection temporaire est déchu dans les cas visés à l'article 23 et 26 de la présente loi.

CHAPITRE VI :
Les voies de recours

Article 34 :

Les décisions du bureau marocain chargé des affaires de réfugiés sont susceptibles de recours devant le tribunal administratif de Rabat dans un délai n'excédant pas 15 jours à compter de la date de notification de la décision portant refus d'octroi du droit d'asile.

Le tribunal administratif de Rabat statue sur le recours dans un délai n'excédant pas deux mois à compter de la date d'enregistrement de la requête auprès du secrétariat greffe du tribunal.

L'arrêt du président du tribunal administratif de Rabat est susceptible de recours devant la cour d'appel administrative dans un délai de 8 jours à compter de la date de notification dudit arrêt.

La cour d'appel administrative statue sur l'appel dans un délai n'excédant pas un mois.

CHAPITRE VII :
Le bureau marocain des affaires des réfugiés

Article 35 :

Il est créé auprès de l'autorité gouvernementale chargée des affaires étrangères une structure administrative dénommée « Le bureau marocain chargé des affaires des réfugiés ».
Le bureau marocain des affaires des réfugiés exerce les missions qui lui sont dévolues en vertu de la présente loi et des textes pris pour son application, sous l'autorité de l'autorité gouvernementale chargée des affaires étrangères et ce en coordination étroite avec les autorités publiques compétentes.

L'organisation et les compétences du bureau marocain des affaires des réfugiés sont fixées par voie réglementaire.

CHAPITRE VIII

Dispositions transitoires et finales

Article 36 :

Sont abrogées :

- les dispositions du dahir 1.57.271 relatif à l'application de la convention de Genève du 28 Juillet 1951 relative au statut des réfugiés, ainsi que les textes pris pour son application ;
- le paragraphe 5 du premier alinéa de l'article 17 de la loi n° 02.03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières.

Article 37 :

Le bureau des réfugiés et apatrides créé en vertu du décret n°2-57-1256 du 2 safar 1377 (29 août 1957) fixant les modalités d'application de la convention relative au statut des réfugiés, signée à Genève le 28 juillet 1951, continue d'exercer ses missions jusqu'à la désignation des organes du bureau marocain des affaires des réfugiés prévu au chapitre VII de la présente loi.